تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الأقتصادي
(1980-2013)

أ. د. سعد عبد نجم العبدلي/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
الباحث/ هبه سعد رشيد

المستخلص

تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل تجارة العراق الخارجية والنمو الأقتصادي (1980-2013) وهي محاولة لتحديد العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الاجل بين هذين المتغيرين حيث تم أستخدام نموذج ARDL لتفسير العلاقة الأقتصادية بين المتغيرين.

ولتحقيق أهداف البحث فقد تم تقدير النموذج القياسي بعد أختبار مدى أستقرارية سلسلة بيانات الصادرات X ، والأستيرادات M ، والناتج المحلي الأجمالي GDP ، وسعر الصرف EXR ، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

وتحقيقاً لأهداف البحث فقد تضمن البحث فصلين: تضمن الفصل الأول الأطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الأقتصادي العراق ، بينما تضمن الفصل الثاني الأطار النظري للنموذج القياسي وتحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات الأقتصادية المستخدمة.

وقد أوضحت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين كل من التجارة الخارجية التي تمثلت بالميزان التجاري X/M بقسمة الصادرات على الأستيرادات وسعر الصرف EXR والناتج المحلي الأجمالي GDP وهذا يتفق مع النظرية الأقتصادية ويتفق مع أهداف البحث.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ التجارة الخارجية- النمو الاقتصادي- الصادرات – الاستيرادات – الناتج المحلي الاجمالي – سعر الصرف.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢٢ العدد ٨٩
الصفحات ٣٣٦-٣٥٢

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقـــدمة:

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل الواردات الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الأقتصادية ومن خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الانتاجية الى الحد الذي أصبح فيه الأعتقاد سائدا أن تحقيق المزيد من التنمية الأقتصادية يحتاج الى المزيد من الأنفتاح على العالم الخارجي والغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وأنسياب السلع والخدمات والعمالة. وحيث أن الأقتصاد العراقي يعد أقتصاداً ريعياً فهو أحادي الجانب يعتمد في تجارته الخارجية على صادراته النفطية، وأن معظم أيراداته منها، فضلاً عن ضعف القطاعات الأقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والتجاري والزراعي ، وأعتماد هذه القطاعات الأقتصادية في العملية الأنتاجية على الواردات الأجنبية من السلع والخدمات لدوام عجلتها الأنتاجية، فأن الأمر يتطلب دراسة مكونات التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات وعلاقتها على بعض مؤشرات النمو الأقتصادي العراقي.

ولم تعد مثل هذه الدراسات ترفاً فكرياً بقدر ما هي ضرورة كبيرة لتحليل الظروف الأقتصادية الداخلية والخارجية وأنعكاسها المباشر وغير المباشر على النمو الأقتصادي ورفاهية المجتمع.

وأذا كانت العائدات النفطية الكبيرة في الفترات السابقة للأقتصاد العراقي قد غطت على القصور الكبير في قطاعات الأقتصاد الوطني ولم تخص الكثير من الأقتصاديين فالبحث في موضوع التجارة الخارجية العراقية جاء بسبب الظروف الأقتصادية السابقة ومنذ عقد التسعينات، والحالية المتمثلة في أنخفاض عائدات النفط وأثرها في عجلة النمو الأقتصادي في العراق.

وقد بررت الظروف الى دراسة هذه المتغيرات الأقتصادية بهدف تقدير النمو الأقتصادي ودعم عجلة النمو للقطاعات الأقتصادية الأخرى غير النفطية.

وتلعب نماذج الأقتصاد القياسي الحديثة دوراً مهماً في تحليل وقياس العلاقات بين المتغيرات الأقتصادية المختلفة، حيث تشير النظريات الأقتصادية الى العلاقة القوية بين التجارة الخارجية والنمو الأقتصادي من خلال التأثير المتبادل بينهما، وهذا ما يتم تحليله في هذه الدراسة في العراق.

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدراسة من خلال الحاجة الى دراسة وتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الأقتصادي للأقتصاد العراقي وتحديد العوامل والمتغيرات الأقتصادية التي تؤثر في كل من التجارة والنمو وذلك من خلال أستخدام نماذج قياسية مناسبة تتفق مع منطق وفروض النظرية الأقتصادية والتي بدورها تصف سلوك هذه المتغيرات في الأمدين القصير والطويل.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث بالآتي:

١. دراسة وتحليل هيكل وتطور التجارة الخارجية والنمو الأقتصادي في العراق للمدة 1980-2013.
٢. تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الأقتصادي في العراق.
٣. تحليل وقياس العلاقة التوازنية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين تجارة العراق الخارجية والنمو الأقتصادي في أطار التكامل المشترك.

أهمية البحث:

تكمن أهمية دراسة العلاقة بين النمو الأقتصادي والتجارة الخارجية في الأقتصاد العراقي للمدة (1980-2013) . حيث تبرز الحاجة الى دراسات تطبيقية تسهم في تحليل العلاقة بين المتغيرات الأقتصادية التي تدفع عجلة النمو الأقتصادي ضمن أطار قياس وتحليل مناسب وذلك لتحديد مدى أهمية التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات في نمو الأقتصاد العراقي، فضلاً عن ذلك فأن الدراسات السابقة في هذا المجال لم تتطرق الى تحليل هذه العلاقة على وفق نماذج تحليل قياسي تتناسب مع بيانات السلسلة الزمنية المستخدمة والعلاقة السببية قصيرة وطويلة الأجل ضمن أطار التكامل المشترك الذي يعكس التوازن الديناميكي طويل الأجل بين هذه المتغيرات.

فرضية البحث:

توجد علاقة سببية متبادلة بين التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات وبين النمو الأقتصادي في العراق، فضلاً عن وجود علاقة تكامل مشترك وتوازن طويل الأجل بينهما.

الفصل الأول/ تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الأقتصادي للمدة (1980-2013)

المبحث الأول/ هيكل التجارة الخارجية في الأقتصاد العراقي

أولاً: الصادرات

تظهر أهمية أسهام التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تؤديه الصادرات، وذلك من خلال ماتقوم به من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عنها من استغلال امكانيات أتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل. (حسوني،2010،ص94).

نلاحظ أن أجمالي الصادرات في العراق ضمن مدة الدراسة كانت في حالة تذبذب بين الأرتفاع والأنخفاض حيث كانت الصادرات العراقية في بداية الثمانينات مرتفعة الى حد ما حيث شكلت مانسبته (26349.0) مليون دولار ولكن الوضع لم يستمر على ماهو عليه حيث بدأت بعد ذلك بالأنخفاض بعد عام من ذلك بسبب الظروف السياسية التي مر بها العراق في الثمانينات،أما في التسعينات وبسبب الحصار الجائر على الأقتصاد العراقي فأنخفضت الصادرات بنسبة كبيرة جداً لتصل الى (377.000) مليون دولار عام 1991 بعد أن كانت في 1990 (10314.0) مليون دولار وبقيت الحال على ماهي عليه أستمرت الصادرات بالأنخفاض حتى عام 1998 حيث كانت نسبتها (5500.00) مليون دولار ثم الى7990.00 مليون دولار عام 2003، وبعدها عاودت بالأرتفاع وبشكل سريع لتصل الى 94311.0 مليون دولار عام 2012.

ثانياً: الاستيرادات

لا تقل أهمية الأستيرادات عن الدور الذي تؤديه الصادرات فهي تؤدي دورا مهما في الاقتصاد العراقي عن طريق تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية والوسيطة. فمحدودية الطاقة الإنتاجية وعدم قدرة قطاعي الزراعة والصناعة خاصة على إشباع الطلب المحلي من السلع والخدمات المختلفة . يؤدي إلى حدوث عجز في العرض تجاه الطلب مما يضطر الحكومة إلى الاعتماد على السوق الدولية لسد العجز المذكور.وفي الواقع أن الأستيرادات هو تعبير آخر لواقع الهيكل الاقتصادي للاقتصاد الوطني. (حسوني،2010،ص95).

فقد شهدت الأستيرادات العراقية تذبذبا ملحوظا باتجاه الهبوط الحاد خاصة في التسعينات بسبب الحصار الأقتصادي وبعد التسعينات بدأت تتصاعد بشكل كبير حيث كانت أجمالي الأستيرادات العراقية في الثمانينات مرتفعة نسبياً اذ وصلت نسبتها عام 1980 الى 8707.00 مليون دولار ولكن الوضع لم يستمر على ما هو عليه فقد أنخفضت في فترة التسعينات بسبب الحصار الجائر على العراق لتصل الى 423.000 مليون دولار عام 1991 وبعدها أستمرت بالأرتفاع حتى عام 2001 لتصل الى 13832.0 مليون دولار وبعدها أنخفضت عام2003 لتصل الى 9934.00 مليون دولار وبعدها عاودت بالأرتفاع مرة أخرى لتصل الى 52075.0 مليون دولار عام 2012 .

ويتضح لنا خلال مدة الدراسة أن العراق يعتمد على العالم الخارجي في إشباع حاجاته الأساسية والضرورية للسكان. فضلا عن توفير متطلبات أعادة الأعمار والإنماء الاقتصادي لعدم قدرة هياكله الإنتاجية وضعف مرونتها في تلبية الحاجات المحلية. مما جعل الزيادة في الطلب الكلي المحلي ينعكس على زيادة حجم الأستيرادات.

ثالثاً: الميزان التجاري

ويسمى أيضاً ميزان التجارة المنظورة وهو أحد مكونات الحساب الجاري (Current Account) للبلد حيث يسجل فيه عمليات التجارة الخارجية المنظورة الصادرات والأستيرادات من السلع الملموسة والتي تضم تجارة السلع الغذائية والمواد الصناعية والسلع الرأسمالية. وتشكل الصادرات قيداً دائناً للبلد يترتب عليه تدفق مدفوعات من الخارج ، في حين تشكل الأستيرادات مبدأ مديناً ، حيث يتطلب تدفق مدفوعات الى الخارج . ويعرف الميزان التجاري بأنه صافي الفرق بين الصادرات (X) والواردات (M) (TB=X-M).

حيث نلاحظ خلال مدة الدراسة أرتفاع قيمة الميزان التجاري عام 1980 حيث كانت 3.02618 مليون دولار وبعدها أنخفض بنسبة كبيرة عام1981 لتصل الى 0.489028 مليون دولار وبقيت قيمته موجبة خلال معظم سنوات الدراسة الا أنه كان متذبذباً بشكل كبير.

رابعاً: درجة الانكشاف الاقتصادي

تعرف درجة الأنكشاف الأقتصادي على أنها مدى أعتماد النشاط الأقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والأستيراد لهذه الدولة. وتبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الأستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الأجمالي، وعليه فأذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على أعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي ، مما يجعل أقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الأقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (أنكشاف) للعالم الخارجي. ويتم أحتساب درجة الأنكشاف الأقتصادي عن طريق أجمالي قيمة التجارة الخارجية (الصادرات+ الأستيرادات) مقسومة على الناتج المحلي الأجمالي في (100)

حيث نلاحظ خلال فترة الدراسة ارتفاع نسب هذا المؤشر تزامناً مع زيادة الصادرات النفطية فقد شهد عام 2012 ارتفاعاً في درجة الانكشاف وصلت إلى نسبة (257%) وهذا يعني زيادة تبعية الأقتصاد الوطني الى العالم الخارجي إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعني زيادة تبعية الاقتصاد الوطني إلى العالم الخارجي . ويعني سهولة تعرض الاقتصاد العراقي للمؤثرات الخارجية التي تنتج عن تصدير سلعة واحدة وهي النفط ، يقابله تنوع كبير في إجمالي الاستيراد ومن ثم اعتماد المستوى العام للنشاط الاقتصادي الوطني اعتماداً كبيراً على الأحوال السائدة في سوق النفط العالمية وكذلك تأثيراته السياسية. بينما نلاحظ أقل نسبة سجلت في فترة التسعينات بسبب الحصار وتوقف صادرات النفط وانخفاض العوائد النفطية واضطراب سوق النفط العالمي أدت إلى انخفاضاً كبيراً بدرجة الانكشاف بلغت نسبتها (6.39%) وذلك عام 1993.(الصوص،2008).

جدول رقم (1) الصادرات النفطية وغير النفطية وأجمالي الصادرات وأجمالي الأستيرادات والميزان التجاري في العراق للمدة (1980-2012)مليون دولار

السنة	الصادرات النفطية مليون دولار (1)	الصادرات غير النفطية مليون دولار (2)	أجمالي الصادرات مليون دولار(X) (3)	أجمالي الأستيرادات مليون دولار (4) (M)	الميزان التجاري مليون دولار (5) X/M
1980	26096.0	253.000	26349.0	8707.00	3.026186
1981	10039.0	101.000	10140.0	20735.0	0.489028
1982	9933.00	100.000	10033.0	21534.0	0.465914
1983	7816.00	345.000	8161.00	12166.0	0.670804
1984	8863.00	454.000	9317.00	11078.0	0.841036
1985	10097.0	312.000	10409.0	10556.0	0.986074
1986	6905.00	560.000	7465.00	10190.0	0.732581
1987	9416.00	289.000	9705.00	7415.00	1.308833
1988	9312.00	297.000	9609.00	10268.0	0.935820
1989	11876.0	408.000	12284.0	9899.00	1.240933
1990	9594.00	720.000	10314.0	6526.00	1.580447
1991	351.000	26.0000	377.000	423.000	0.891253
1992	482.000	36.0000	518.000	603.000	0.859038
1993	425.000	32.0000	457.000	533.000	0.857411

1994	421.000	32.0000	453.000	499.000	0.907816
1995	461.000	35.0000	496.000	655.000	0.757252
1996	680.000	51.0000	731.000	950.000	0.769474
1997	4280.00	322.000	4602.00	4000.00	1.150500
1998	5111.00	389.000	5500.00	4400.00	1.250000
1999	12104.0	407.000	12511.0	8524.00	1.467738
2000	19771.0	609.000	20380.0	13210.0	1.542771
2001	15685.0	825.000	16510.0	13832.0	1.193609
2002	12593.0	657.000	13250.0	9817.00	1.349700
2003	7519.00	471.000	7990.00	9934.00	0.804308
2004	17751.0	739.000	18490.0	19954.0	0.926631
2005	22950.0	747.000	23697.0	18748.0	1.263975
2006	29500.0	1029.00	30529.0	21480.0	1.421276
2007	37300.0	850.000	38150.0	24809.0	1.537748
2008	58200.0	606.000	58806.0	37219.0	1.579999
2009	39307.0	123.000	39430.0	41512.0	0.949846
2010	51589.0	175.000	51764.0	43915.0	1.178732
2011	83003.0	250.000	83253.0	47803.0	1.741585
2012	94028.0	283.000	94311.0	52075.0	1.811061

المصدر:النشرة الأحصائية السنوية لأوبك للسنوات,2006,2009,2013 http://www.opec

المبحث الثاني/ النمو الأقتصادي في العراق

واقع وتطور الناتج المحلي الإجمالي العراقي

يعرف الناتج القومي بأنه مجموع القيم المضافة الإجمالية التي تحققها الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي خلال مدة معينة، والتي تتكون من الفرق بين إجمالي الإنتاج في كل فرع من هذه الفروع وبين قيمة المدخلات التي حصل عليها هذا الفرع من بقية الفروع الأخرى داخل البلد بمساهمة عوامل إنتاج وطنية وأجنبية .أي انه يمثل مجموع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي سيتم إنتاجها في الاقتصاد القومي خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، فالناتج المحلي الإجمالي يمثل طبيعة الأداء الاقتصادي وعلاقته بحجم السكان يعكس كفاءة الاقتصاد ومعدلات نموه،هناك عدة خصائص للاقتصاد العراقي انعكست آثارها على حجم الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعاته القطاعية، ومن أهم هذه الخصائص : ضيق القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي التي تتمثل بانخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فاعتماده على قطاع واحد وهو النفط يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج.

وخلال مدة الدراسة نلاحظ ان هناك تراجعا" لمعدل النمو للناتج المحلي الاجمالي . فقد تراجع كل من الناتج المحلي والناتج غير النفطي في الثمانينات وأدى هذا التراجع الى تدهور الناتج المحلي الأجمالي وهذا بدوره أدى الى تدهور نصيب الفرد منه. نتيجة توجه القسم الاعظم من الموارد الاقتصادية المادية والبشرية الى المجهود الحربي فضلاً عن انخفاض الصادرات النفطية بسبب توقف تصدير النفط عبر الخليج العربي عام 1980 وعبر الجمهورية العربية السورية عام 1982. وفي التسعينات وبسبب الحصار الأقتصادي الذي مر به العراق أنخفض الناتج المحلي الأجمالي ليصل الى (8291.00) مليون دولار بالأسعار الثابتة و(5978.00) مليون دولار بالأسعار الجارية ثم عاود بالأرتفاع في النصف الثاني من التسعينات ليصل الى (34875.0) مليون دولار بالأسعار الثابتة و(14834.0) مليون دولار بالأسعار الجارية وذلك في عام 1999. ولم يستمر الوضع على ماهو عليه اذ عاود بالأنخفاض مرة أخرى في عام 2003 بسبب الأحتلال الأمريكي للعراق ليصل الى (22534.0) مليون دولار بالأسعار الثابتة.وبعدها أرتفع ليصل الى (56940.0) مليون دولار بالأسعار الثابتة عام 2012. وبالأسعار الجارية (149369) مليون دولار لنفس العام. (أحصائيات الأمم المتحدة – الحسابات القومية، unstats.un.org).

جدول رقم (2) الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة والجارية
ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق لمدة (1980-2012).

السنة	الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة بأسعار 2005 (مليون دولار)	الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة %
1980	27080.0	12458.0	0
1981	22211.0	11176.0	-18
1982	21972.0	11729.0	-1.1
1983	20151.0	11184.0	-8.3
1984	20187.0	11623.0	0.2
1985	20184.0	11976.0	0
1986	21826.0	13240.0	8.1
1987	26055.0	16269.0	19.4
1988	26851.0	17345.0	3.1
1989	24469.0	16405.0	-8.9
1990	24473.0	17043.0	0
1991	8292.00	5978.00	-66.1
1992	10417.0	7062.00	25.6
1993	15477.0	5043.00	48.6
1994	14762.0	4034.00	-4.6
1995	12059.0	3476.00	-18.3
1996	18045.0	6097.00	49.6
1997	21994.0	6665.00	21.9
1998	29660.0	8501.00	34.9
1999	34875.0	14834.0	17.6
2000	35366.0	16900.0	1.4
2001	36181.0	17681.0	2.3
2002	33684.0	17436.0	-6.9
2003	22534.0	16526.0	-33.1
2004	34739.0	26193.0	54.2
2005	36267.0	36267.0	4.4
2006	39952.0	54548.0	10.2
2007	40502.0	74911.0	1.4
2008	43179.0	106583	6.6
2009	45687.0	113766	5.8
2010	48363.0	122040	5.9
2011	52513.0	135333	8.6
2012	56940.0	149369	8.4

المصدر: أحصائيات الأمم المتحدة – الحسابات القومية، unstats.un.org.

المبحث الثالث/ سعر صرف الدينار العراقي والأحتياطي من النقد الأجنبي

أهمية سعر صرف الدينار العراقي والأحتياطي من النقد الأجنبي

لا تخفى أهمية سعر الصرف بوصفه أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي. كما انه يمارس دوراً مهماً في تحديد قدرة الاقتصاد التنافسية ، ومن ثم موضوع ميزان المدفوعات، وكذلك معدلات التضخم والنمو الحقيقي ويرتبط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال اسواق ثلاثة، هي سوق السلع ، وهي السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الخارجية . وسوق الأصول، وتشمل الأصول المالية والمالية العينية وسوق عوامل الإنتاج ، والمقصود بسعر الصرف ، هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.ان سعر الصرف ما هو الا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة اقل لغيرها.

يُعد الأحتياطي من النقد الأجنبي رصيداً لدعم أقتصاد الدولة. حيث بلغ (9442) مليون دولار عام 1980. ثم أتجه نحو الأنخفاض حتى عام 2001 ليصل الى (7891) مليون دولار، ثم أرتفع بعد ذلك ليصل الى (12201) مليون دولار عام 2005 بسبب أرتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية. وأستمر بالأرتفاع حتى عام 2010 ليصل الى (50622) مليون دولار.

ويعد الأحتياطي من النقد الأجنبي محدد مهم للطلب على الأستيرادات والصادرات لا سيما للدول النامية كونه يمثل وسيلة للتبادل التجاري في السوق الدولية ، فضلاً عن دوره في الحفاظ على سعر الصرف الذي يؤدي دوراً مهماً في عمليات التبادل التجاري الخارجي.(جمهورية العراق،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للأحصاء).

أما بالنسبة لسعر صرف الدينار العراقي الرسمي مقابل الدولار فنلاحظ أنه كان ثابت خلال المدة 1989-1980) بما يعادل(0.321) دينار/ دولار وأتخذ أتجاهاً تصاعدياً خلال المدة (1990-2010) ليبلغ (1647) دينار/ دولار عام 1995. وبعد عام 2003 عمل البنك المركزي العراقي ومن خلال مزاد العملة الذي عمل من خلاله بيع وشراء العملة الأجنبية على الحفاظ على سعر الصرف للدينار العراقي في السوق المحلية للحفاظ على التوازن الداخلي متمثلاً بأستقرار الأسعار المحلية وتحقيق النمو الأقتصادي والتوازن الخارجي من خلال توازن ميزان المدفوعات

حيث أنخفض ليبلغ (1453) دينار/ دولار عام 2004. وأستمر بالأنخفاض حتى بلغ (1170) دينار/ دولار عام 2010.

جدول رقم (3) سعر الصرف الرسمي وأحتياطي النقد الأجنبي في العراق للمدة (1980-2010)

السنة	*سعر الصرف الرسمي دينار/دولار	*الأحتياطي من النقد الأجنبي (مليون دولار)
1980	0.321	9442
1981	0.321	8655
1982	0.321	8843
1983	0.321	8335
1984	0.321	8022
1985	0.321	8100
1986	0.321	8365
1987	0.321	8758
1988	0.321	8445
1989	0.321	8406
1990	4	8340
1991	10	8210
1992	21	8126
1993	74	8364
1994	458	8333

8347	1674	1995
8275	1170	1996
7947	1471	1997
7937	1620	1998
7947	1972	1999
7882	1930	2000
7891	1929	2001
8165	1957	2002
8474	1936	2003
7907	1453	2004
12201	1472	2005
20052	1475	2006
31455	1267	2007
50102	1203	2008
44333	1182	2009
50622	1170	2010

المصدر: :*النشرة الأحصائية السنوية لأوبك للسنوات.2006,2009,2013 http//www.opec.org.

الفصل الثاني/ تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الأقتصادي للمدة (1980-2013) بأستخدام نموذج ARDL

أولاً: السكون وأختبار جذر الوحدة

١. أختبار جذر الوحدة بطريقة ديكي فولر الموسع

أن الهدف من أختبار جذر الوحدة هو فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الميزان التجاري (LX/M) والناتج المحلي الأجمالي (LGDP) وأسعار الصرف (LEXR) والتأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الأقتصادية ومعرفة رتبة تكامل كل منها، حيث أظهرت النتائج في الجدول رقم (9) نتائج أختبار سكون السلاسل الزمنية بطريقة ديكي فولر الموسعة للمتغيرات الأقتصادية، حيث تختبر فرضية العدم (H_0) عدم سكون السلاسل الزمنية، حيث أشارت النتائج الى سكون المتغير (LX/M) عند المستوى (Level) حيث كانت قيمة (Tau) تاو المحسوبة أكبر من قيمتها الحرجة ($\tau_c > \tau^*$) عند مستوى معنوية 5% وهذا يمكننا من رفض فرضية العدم ($H_0: \partial \neq 0$) ومعنى ذلك أن متغير (LX/M) لا يحتوي جذر وحدة وهو ساكن عند المستوى وهذا يتفق مع الرسم لدالة الأرتباط الذاتي.

كما أوضحت النتائج عدم سكون كل من المتغيرين الناتج المحلي الأجمالي (LGDP) وأسعار الصرف (LEXR) اي أنها غير ساكنة عند المستوى وهي بذلك تحتوي على جذر وحدة لأن قيمة تاو المحسوبة أصغر من الحرجة وهذا يمكننا من قبول فرضية العدم ($H_0: \partial = 0$) وتصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول وعند مستوى معنوية 1% .

وعلى وفق ما تبين من النتائج فأن الميزان التجاري (LX/M) ساكنة عند المستوى ودرجة تكاملها صفر I(0)، وكل من الناتج المحلي الأجمالي (LGDP) وأسعار الصرف (LEXR) ساكنة عند الفرق الأول وغير ساكنة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وهذا يمهد لنا أستخدام نموذج ARDL في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج المقدر لأن هذا النموذج وكما تم شرحه سابقاً يسمح بتحليل التكامل المشترك للمتغيرات سواء كانت متكاملة من الدرجة صفر او من الدرجة الأولى أو الأثنين معاً.

جدول رقم (1) نتائج أختبار ديكي- فولر الموسع (أختبار جذر الوحدة)

المتغيرات Regressor	قيم T المحسوبة عند المستوى Level	قيم *t الجدولية		قيم T المحسوبة عند الفرق الأول First diffrince	درجة التكامل
LX/M	4.59	1% Level	-3.653	-9.07	I(0)
		5% Level	-2.95		
		10% Level	-2.61		
LGDP	0.54	1% Level	-3.65	-4.64	I(1)
		5% Level	-2.95		
		10% Level	-2.61		
LEXR	-1.19	1% Level	-3.65	-3.22	I(1)
		5% Level	-2.95		
		10% Level	-2.61		

ملاحظة: القيم الجدولية تتبع قيم Mackinnon (1996) one-sided p- values
المصدر:أعداد الباحث بأستخدام برنامج Eviews 7

ثانياً: أختبار سببية كرانجر

يبين الجدول رقم (2) نتائج العلاقة السببية بين المتغيرات المستخدمة في النموذج بأستخدام طريقة كرانجر في أختبار العلاقة السببية، حيث تنص الفرضية الصفرية (H_0) بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستخدمة، في حين تنص الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة سببية بين المتغيرات المستخدمة، وفي حال رفضنا للفرضية الصفرية فهذا معناه وجود علاقة سببية أما في حال قبولنا لها فمعناه عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات.

وقد أظهرت النتائج المذكور انفا وجود علاقة سببية معنوية متجهة من الناتج المحلي الأجمالي (LGDP) الى الميزان التجاري (LX/M) عند فترة تباطئ زمني واحدة (P=0.0127) وكذلك عند فترتين زمنيتين متباطئتين (P=0.0934)، أي أن الناتج المحلي الأجمالي يؤثر في الميزان التجاري LGDP → (LX/M) وهذا يتفق مع النظرية الأقتصادية، ولم تظهر علاقة بالأتجاه المعاكس.

كما ظهرت علاقة سببية معنوية أخرى متجهة من سعر الصرف (LEXR) الى الميزان التجاري (LX/M) عند فترة تباطئ زمني واحدة (P=0.0143) وكذلك عند فترتين زمنيتين متباطئتين (P=0.0191) ، أي أن سعر الصرف يؤثر في الميزان التجاري (LEXR→ LX/M) ولم تظهر علاقة بالأتجاه المعاكس.

وظهرت علاقة سببية معنوية أخرى متجهة من سعر الصرف (LEXR) الى الناتج المحلي الأجمالي (LGDP) عند فترة تباطئ زمني واحدة (P=0.0451) وظهرت علاقة بالأتجاه المعاكس ولكن ضعيفة (P=0.1346) ولم تظهر علاقة عند فترتين متباطئتين.

جدول رقم (2) العلاقة السببية بين المتغيرات بأستخدام أختبار سببية كرانجر

الفرضية الصفرية : لاتوجد علاقة سببية Null Hypothesis	Lags	F- Statistc	الأحتمالية prob	القرار
LGDP does not Granger Cause LX/M	1	7.05207	0.0127*	رفض: H_0
LX/M does not Granger Cause LGDP	1	0.79783	0.3791	قبول : H_0
LEXR does not Granger Cause LX/M	1	6.79581	0.0143*	رفض: H_0
LX/M does not Granger Cause LEXR	1	0.04430	0.8348	قبول : H_0
LEXRdoes not Granger Cause LGDP	1	4.38619	0.0451*	رفض: H_0
LGDP does not Granger Cause LEXR	1	2.36869	0.1346	قبول : H_0
LGDP does not Granger Cause LX/M	2	2.60122	0.0934*	رفض: H_0
LX/M does not Granger Cause LGDP	2	0.32840	0.7230	قبول : H_0
LEXR does not Granger Cause LX/M	2	4.62679	0.0191*	رفض: H_0
LX/M does not Granger Cause LEXR	2	0.41109	0.6672	قبول : H_0
LEXR does not Granger Cause LGDP	2	16.0986	3.005	قبول : H_0
LGDP does not Granger Cause LEXR	2	0.21137	0.8108	قبول : H_0

المصدر:أعداد الباحث بأستخدام برنامج Eviews 7

ثالثاً: تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الأقتصادي للفترة 2013-1980 وفق أنموذج ARDL

١-أختبار الحدود للتكامل المشترك (The Bound Testing Approach)

أن طرائق التكامل المعتادة كرانجر وجوهانسن تركز على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهذا يضع شرطاً وقيداً على أستخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

وقدم كل من Pesaran، و Cavanagh أسلوباً جديداً يعرف بأسلوب أختبار الحدود (The bound testing Approach) والذي لا يشترط أن تكون المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة نفسها ، يستخدم هذا الأسلوب لأختبار وجود علاقة واحدة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في أطار نموذج الأنحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL) ويمكن تطبيقه لأختبار علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات بغض النظر عن درجة تكاملها سواء أكانت متكاملة من الدرجة صفر I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو خليط بينهما.

أن أختبار الحدود يتم على وفق أختبارين هما أحصاء (F-Statistic) وأحصاء (Wald-Statistic)، و تختبر فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما الفرضية البديلة (H_0) و تنص على وجود علاقة تكامل مشترك وذلك بتحديد الحدود الدنيا والعليا لكلا الأحصائين ومقارنتها مع القيم الجدولية لها.

فأذا كانت قيمة أحصاء (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى نرفض فرضية العدم (أي وجود علاقة تكامل مشترك)، أما أذا كانت قيمة أحصاء (F) أقل من الحد الأدنى نقبل فرضية العدم . وأذا وقعت (F) بين الحدين الأعلى والأدنى فأن النتيجة غير حاسمة.(Pesaran , M, Hashem)

٢- أنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Estimates (ARDL

يعد هذا النموذج احد النماذج المستعملة في اختبار التكامل المشترك لمعادلات المتغيرات الثنائية ، وان هذا النموذج يختلف عن الاختبارين السابقين للتكامل المشترك لأنه لايتطلب اختبارات استباقية لتحديد درجة تكامل المتغيرات كما في الاختبارين السابقين. أي ان معادلة التكامل المشترك تحتوي على متغيرات بغض النظر عن درجة تكاملهما سواء كانت I(0) او I(1) اي أذا كانت بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة او غير مستقرة ، كما أنه ملائم مع حجم العينات الصغيرة و انه يعطي تقديرات كفوءة. وأن أسلوب ARDL بسيط في التطبيق و يسمح لتقدير علاقة التكامل المشترك بأستعمال طريقة OLS ويكون هذا بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطئ الزمني للنموذج. (Ebaidalla, Edriess,2012,No:741)

وأن تحديد عدد مدد التخلف الزمني يكون من قبل الباحث مع مراعاة عدد المشاهدات، فضلاً عن استعمال احد معايير اختبار عدد مدد التخلف الزمني سواء بطريقة Ikaike Information Criterion (AIC) او Schwarz Bayesian Criterion (SBC) او Hannan-Quinn Criterion (HQC)

ويمتاز أنموذج ARDL بعدة مزايا عن بقية نماذج التكامل المشترك ومنها أنموذج (جوهانس –جسليس) : (Nikolaos Dritsakis, Jarita Duasa)

١- ان أنموذج ARDL يفسر العلاقات طويلة الاجل في ظل وجود عدد متغيرات ذات العلاقة في اطار الشكل المختزل لمعادلة واحدة فقط بدلا من مجموعة (نظام) من المعادلات كما هي الحال في أنموذج جوهانسن، وهو بذلك يقيس المعلمات في الاجل الطويل والقصير ايضا في معادلة واحدة فقط.

٢- ان أنموذج ARDL لايتطلب اختبار مسبق لمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لمعرفة وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل بل يمكن ان يقيس ويقدر علاقة التكامل المشرك بين المتغيرات بغض النظر عن درجة تكاملها فيما اذا كانت متكاملة عند المستوى(متكاملة من الدرجة صفر$I(0)$) او عند الفرق الاول (متكاملة من الدرجة الاولى$I(1)$ او مزيج من هاتين الدرجتين.

٣- أنموذج ARDL لايتطلب توصيف كبير لنموذج التكامل المشترك مثل تحديد عدد المتغيرات الداخلية والخارجية (اذا وجدت) التي يجب ان يتضمنها النموذج بل يفترض ان جميع المتغيرات المدروسة هي متغيرات داخلية ،وكذلك طريقة معالجة العناصر المحددة (التحديدية) وكذلك عدد فترات التباطئ الزمني المطلوب.

٤- في أنموذج ARDL من الممكن ان تكون المتغيرات المختلفة لديها فترات تباطئ زمني مثلى مختلفة يمكن تحديدها وفقا لمعايير مختلفة مثل (ACI و SHORTS) و ان هذه الميزة تكون غير ممكنة في النماذج القياسية الاخرى.

٥- الميزة الاكثر اهمية هي ان نموذج ARDL انه يمكن استخدامه في ظل وجود عينة ذات حجم صغير يمكن من خلالها تحديد القيم الحرجة للاختبارات والتي طورت من قبلMarayan باستخدام نموذج (2004) Gauss.

وعلى هذا الاساس فان أنموذج ARDL هو اسلوب للتكامل المشترك يتضمن تقدير أنموذج تصحيح الخطأ المقيد المشروط (ECM).

وان اختبار F يستخدم لاختبار وجود علاقة تكامل طويل الاجل، وفي حالة وجود هذه العلاقة التكاملية طويلة الاجل ، فان اختبارF يحدد المتغيرات ذات العلاقة ويكون له توزيع غير قياسي non- standard distbution ويعتمد قيمة F فيما اذا كانت :

1 -المتغيرات المدروسة متكاملة من$I(0)$ او $I(1)$ او مزيج بين الاثنين.

٢- عدد المتغيرات التوضحية.

٣- فيما اذا كان النموذج يحتوي على معامل التقاطع intercept او/ و اتجاه عام trend.

وبالتالي فان القيم الحرجة لاختبار F تحدد وفقا لاختبار الحدود Bound test

و يتم احتساب قيمتين حرجتين الاولى لمجموعة ($I(0$ والثانية لمجموعة $I(1)$

و ان القيمة الحرجة لسلسلة ($I(0$ تمثل الحد الادنى Lower Bound test والقيم الحرجة لسلسة $I(1)$ تمثل الحد الاعلىupper bound test .وتحدد نتيجة الاختبار وفقا للاتي:

أ- فأذا كانت قيمة F المحسوبة تزيد على القيمة الحرجة للحد الاعلى *F فانه يمكن قبول فرضية وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة بغض النظر عن درجة (رتبة) التكامل لهذه المتغيرات .

ب- اذا كانت قيمة F المحسوبة بين القيمة الحرجة للحد الاعلى والقيمة الحرجة للحد الادنى فانه لايمكن قبول قرار حاسم بوجود علاقة طويلة الاجل.

أ- اذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الحرجة للحد الأدنى فأنه يمكن قبول فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

ومن الناحية التطبيقية وفي حال وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة وفقاً لأختبار الحدود فأن أنموذج ARDL يأخذ الصيغة الدالية الآتية :

$$Yt= a_0+a_1y_{t-1}+B_0xt+B_1x_{t-1}\ldots\ldots\ldots(1)$$

و أن x,y متغيرات يمكن أن تكون مستقرة من الدرجة صفرI(0) أو من الدرجة الأولى I(1)،أو كلاهما.

وتحدد عدد فترات الأبطاء الزمني(r) المثلى وفقاً لمعايير متعددة منها Akaikes Information (AIC) (Criterio)، و(SBC) (Schwarz Baysian Criterio)

و يتم أختبار فترة الأبطاء المثلى بتلك التي تعطي أقل قيمة لأحد المعيارين.

وعلى هذا الأساس فأن الشكل الدالي النهائي يكون كالآتي:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^{r} a_{1i}\,\Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{2i}\,\Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^{r} a_{3i}\,\Delta m_{t-i} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + \varepsilon_t$$

معادلة رقم (2).

أذ أن:

Δ: تمثل الفرق الأول لقيم المتغير.

r:عدد فترات التباطئ الزمني المثلى.

ai:معاملا قصيرة الأجل.

Bi: معاملات طويلة الأجل.

٣-تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الأقتصادي بأستخدام أنموذج ARDL

أشارت الأختبارات القياسية التي تم أجرائها على المتغيرات الأقتصادية المستخدمة في النموذج والتي تتمثل في أختبار جذر الوحدة بأن السلاسل الزمنية ليست ساكنة عند الدرجة نفسها فالبعض ساكنة عند الدرجة صفر I(0) والأخرى مستقرة عند الدرجة الأولى I(1) ، فكان متغير الميزان التجاري (LX/M) فكان متكامل من الدرجة صفر I(0) ، أما بالنسبة لمتغيري (LGDP,LEXR) فتبين أنهما متكاملين من الدرجة الاولى I(1)، كما أشار أختبار F-Statistic وWald Statistic الى وجود تكامل مشترك طويل الأمد. لذلك فأن النموذج الأكثر ملائمة لبيانات السلاسل الزمنية المستخدمة هو نموذج ARDL والذي يمكننا من قياس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات المستخدمة في النموذج، أي قياس التأثير طويل وقصير الأجل لمتغير سعر الصرف والناتج المحلي الأجمالي على المتغير التابع وهو الميزان التجاري من خلال أستخدام البيانات للمدة (1980-2013).

١.<u>أنحدار التكامل المشترك بأستخدام ARDL</u>

يبين الجدول رقم (3) نتائج أنحدار التكامل المشترك للمتغيرات المستخدمة وتضمن النموذج المقدر الميزان التجاري LX/M متغير تابع وكل من سعر الصرف LEXR والناتج المحلي الأجمالي LGDP متغيرات توضيحية، وقد تم تقدير هذا النموذج عن طريق أستخدام برنامج أحصائي Microfit 5 الذي يقوم بدوره تلقائيا بتحديد مدد الأبطاء الزمني المثلى وفقاً لمعيار (AIC) وأشارت نتائج الأختبارات الى معنوية العلاقة المقدرة ككل حيث كانت قيمة F معنوية جداً (P=0.000). أما بالنسبة لأختبار دربن واتسن DW-Statistic) فكانت قيمته الأحصائية (2.2225) وهذه القيمة لايمكن الأعتماد عليها بوصفها قيمة مضللة في نماذج الأنحدار الذاتي، ونأخذ بدلاً منها أحصائية (Durbin's h-Statistic) وهي كانت معنوية عند مستوى معنوية 1% لأن القيمة الأحصائية ل h المحتسبة تكون أصغر من (3) فأن هذا يعني قبول فرضية العدم والتي تعني عدم وجود مشكلة أرتباط ذاتي لحد الخطأ وبهذا فأن النموذج خالي من مشكلة الأرتباط الذاتي (Autocorrelation).

كما يوضح الجدول رقم (3) أختبارات التشخيص Diagnostic Test للنموذج المقدر حيث أظهرت نتائج الأختبارات القياسية الضرورية عن مدى صحة النموذج عدم وجود أية مشاكل قياسية قد تؤثر سلبياً في دقة النموذج، أو اي تحيز في نتائج الأختبارات، وأظهرت النتائج خلو النموذج المقدر من مشكلة الأرتباط الذاتي بدلالة أختبارات لاكرانج وأختبار F للأرتباط الذاتي، وبينت النتائج أيضاً أن النموذج المقدر خالي من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ بدلالة أختبارات لاكرانج وأختبار F للأرتباط الذاتي ، وهذا يعني أن كل متغيرات النموذج المقدر (LX/M,LGDP,LEXR) ترتبط بعلاقة تكامل مشترك (توازن طويل الأجل).

جدول رقم (3) تقدير أنحدار التكامل المشترك بأستخدام ARDL

Regrssorالمتغيرات	Cofficient المعلمات	T.Ratio أحصائية T	Prob. الأحتمالية
LX/M (-1)	.52496	3.8467	.001
LGDP	.0024240	.34203	.735
LEXR	.10294	1.3947	.175
LEXR (-1)	-.30657	-2.4733	.020
LEXR (-2)	.21941	3.0639	.005
R-BAR-Squared		.51899	
F-Stat.		F(4,26) 9.0922 (.000)	
D.w 2.2225		d-h .95257 (.341)	

Diagnostic Tests		
Test Statistics	LM Version	F Version
A:Serial Correlation	A:CHSQ (1) = 1.8803 (.170)	F(1,25) = 1.614 (.216)
D:Heteroscedasticity	D:CHSQ (1) = .98372 (.321)	F(1,29) = .95041 (.338)

المصدر: أعداد الباحث بأستخدام برنامج Microfit 5

٢.تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بأستخدام نموذج ARDL

أن تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي يعتبر من النماذج المهمة ويعتبر خطوة ثانية من نموذج ARDL والذي يمثل المتغيرات بصيغة الفرق الاول مع أضافة حد تصحيح الخطأ لمدة تباطئ واحدة ويرمز له بالرمز (ECT_{T-1}) وبقيمة متوقعة سالبة وأصغر من الواحد الصحيح ($\lambda<0$) لمعلمته حيث تمثل λ سرعة التكييف للتوازن قصير الأجل بأتجاه التوازن طوبل الأجل، وبما أن الدالة المقدرة هي دالة لوغارتمية مزدوجة فان معاملات هذا النموذج تمثل مرونات قصيرة الاجل وبقسمة هذه المعاملات على معامل حد تصحيح الخطأ نحصل على المرونات طويلة الأجل.

وأظهرت النتائج لأنموذج تصحيح الخطأ والمرونات قصيرة الأجل أن المتغيرات ذات معنوية أحصائية قوية جداً ولها الأشارة السالبة وهي الأشارة المتوقعة، فكان أشارة معلمة أسعار الصرف موجبة والتي تعكس العلاقة الطردية بين سعر الصرف (LEXR) والميزان التجاري (LX/M) وهو المتغير التابع، وكانت أشارة معلمة الناتج المحلي الأجمالي موجبة والتي تعكس العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الأجمالي (LGDP) والميزان التجاري (LX/M).

كما أوضحت نتائج العلاقة المقدرة أن معلمة حد الخطأ (ECM_{T-1}) والتي يرمز لها (λ) والتي كانت قيمتها (-0.47) كانت سالبة ومعنوية جداً (P=0.002) وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات المستخدمة في التقدير بأتجاه علاقة توازنية طوبلة الأجل ، حيث أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكييف (λ) تعني أن (47%) من عدم التوازن قصير الأجل في الميزان التجاري في الفترة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في الفترة الحالية (t) بأتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل وهذا بسبب اي تغير يحصل في المتغيرات التوضيحية. فقد كان معدل تصحيح الخطأ مرتفعا ويمكن العودة الى وضع التوازن. وقد كانت قيمة F المحسوبة (7.0490) وهي معنوية جداً (P=0.001) مما يعكس المعنوية الأحصائية والجودة للنموذج ككل.

جدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بأستخدام ARDL

Regressor المتغيرات	Coefficient المعلمات	T-Ratio أحصائية T	Prob الأحتمالية
dLGDP	.00242	.34203	.735
dLEXR	.10294	1.3947	.174
dLEXR 1	-.21941	-3.0639	.005
ecm(-1)	-.47504	-3.4810	.002
ecm=LX/M -.0051027*LGDP -.033209*LEXR معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM			
F-Statistic F(3.27)		8.0054 (.001)	

ملاحظة: المتغير التابع هو الميزان التجاري LX/M ونموذج ARDL مبني على أساس فترات التخلف الزمني (1,0,2) بناءاً على قيم Schwarz

المصدر: أعداد الباحث بأستخدام برنامج Eviews 7

٣.تقدير العلاقة طويلة الأجل (المرونات طويلة الأجل) بأستخدام ARDL

يتم الحصول على المرونات طويلة الأجل وذلك من خلال قسمة المرونات قصيرة الأجل والمتحصل عليها من تقدير نموذج تصحيح الخطأ على معدل التصحيح والذي يمثله (ECM_{t-1}) حد تصحيح الخطأ والتي بلغت (0.47) وعلى هذا الأساس فقد كانت المرونات طويلة الأجل (0.005) و(0.033) لكل من (LGDP) و (EXR) وعلى التوالي وهذا يعني أن التغير بمقدار 1% يؤدي الى تغير موجب بالاتجاه نفسه وقدره (0.005%) في الميزان التجاري (LX/M)، في حين أذا تغير (LEXR) بمقدار 1% يؤدي الى تغير موجب أيضاً وقدره (0.033%) في الميزان التجاري(LX/M).

الأستنتاجات والتوصيات

من خلال نتائج بيانات المتغيرات الأقتصادية وأشكال الدوال لهذه المتغيرات فضلا عن النتائج التي تم تحصيلها من الأختبارات القياسية التي غطت مدة الدراسة (1980-2013) والتي عن طريقها تم التوصل الى بعض الأستنتاجات وبعض التوصيات التي تبنى على أساس هذه الأستنتاجات:

أولاً: الأستنتاجات

١.أن الجزء الأكبر في تجارة العراق هو جانب الصادرات. والتي تتجلى أهميتها في قيمتها الكبيرة المساهمة في الناتج المحلي الأجمالي. حيث تشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من أجمالي الصادرات.

٢.بالرغم من أهمية الصادرات بشكل عام والصادرات النفطية بشكل خاص في كونها المحرك الأساسي والأكبر للنشاط الأقتصادي في العراق، فالنفط يعد المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه الأقتصاد العراقي وأغلب الأيرادات المتأتية له من الصادرات النفطية وهذا مالاحضناه خلال مدة الدراسة (1980-2013).

٣.أتضح لنا خلال الدراسة أنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الأجمالي، حيث كان الجزء الأكبر هو مساهمة القطاع النفطي وهو الذي يحقق النمو للأقتصاد العراقي في ظل غياب القطاعات الأخرى، وبهذا فأصبح هذا القطاع هو القطاع القائد لعملية النمو الأقتصادي.

٤.تبين لنا خلال الدراسة أن الأقتصاد العراقي عانى ما عاناه من حرب وحصار ولاسيما في الثمانيات والتسعينات مما أدى ذلك الى تراجع معدلات نموه الأقتصادي وبشكل كبير.

٥.بينت لنا نتائج الأختبارات القياسية ومنها أختبار السكون أن متغير الميزان التجاري المتغير التابع ساكن عند المستوى وله تكامل من الدرجة صفر I(0)، بينما كانت نتائج أختبار السكون للمتغيرات التوضيحية الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية وسعر الصرف هي متغيرات أقتصادية غير ساكنة عند المستوى وتصبح أكثر سكوناً بعد أخذ الفرق الأول، وهي بذلك متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، وعلى هذا الأساس فأن النموذج الأكثر ملائمة والذي يعطينا تقديرات حقيقية وغير متحيزة هو نموذج الأنحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL) حيث تم أستخدامه لأنه يمكن تطبيقه عند أختلاف درجة التكامل لبيانات المتغيرات.

٦.أشارت نتائج العلاقة السببية في الجدول رقم (10) أختبار سببية كرانجر الى وجود علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة في النموذج، حيث ظهرت علاقة سببية ومعنوية متجهة من الميزان التجاري الى الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية عند فترة متباطئة واحدة وعند فترتين متباطئتين ولم تظهر علاقة بالأتجاه المعاكس، وظهرت علاقة سببية متجهة من سعر الصرف الى الميزان التجاري عند فترة تباطئ واحدة وعند فترتين متباطئتين ولم تظهر علاقة بالأتجاه المعاكس، كما بينت النتائج وجود علاقة سببية ومعنوية متجهة من سعر الصرف الى الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية عند فترة متباطئ واحدة ولم تظهر عند فترتين ولم تظهر علاقة بالأتجاه المعاكس.

٧.كما أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الى وجود معنوية أحصائية ومقبولة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج المقدر حيث كان الميزان التجاري هو المتغير التابع وكانت المتغيرات التوضيحية سعر الصرف والناتج المحلي الأجمالي الى وجود تأثير معنوي قوي (P=0.002) حيث كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة (-0.475)، وكانت قيمة F المحسوبة (7.049) وهي معنوية جداً (P=0.001) وهي معنوية جداً مما يعكس المعنوية الأحصائية للنموذج ككل.

٨.كما أوضح الجدول رقم (13) قدرة نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة الأجل وفق نموذج (ARDL) على قياس وتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والمتمثلة بالميزان التجاري والنمو الأقتصادي والمتمثل بالناتج المحلي الأجمالي، حيث كان نموذج مناسب لقياس العلاقة التوازنية قصيرة الأجل رغم وجود تغاير وأختلاف بينهما في الأجل الطويل وهذا يتفق مع النظرية الأقتصادية التي تصف سلوك المتغيرين، وأن نموذج تصحيح الخطأ وفق نموذج (ARDL) يعطي تقديرات متسقة وغير متحيزة.

٩.كما أظهرت نتائج أنحدار التكامل المشترك للمتغيرات المستخدمة وفق نموذج (ARDL) والتي أعطت نتائج معنوية للدالة ككل من حيث معنوية أحصاء (F) وخلو النموذج المقدر من مشكلة الأرتباط الذاتي بدلالة أختبار كرانجر وأختبار (F) للأرتباط الذاتي، كما بينت النتائج خلو النموذج المقدر من مشكلة تجانس تباين حد الخطأ بدلالة أختبار لاكرانج وأختبار (F) للأرتباط الذاتي وبالتالي أن كل متغيرات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة تكامل مشترك (توازن طويل الأجل).

١٠. كما أشارت نتائج أختبار الأستقرار الهيكلي لأنموذج (ARDL) المقدر للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل في الشكل رقم (13و12) وذلك عن طريق أستخدام أختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع وأختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة، حيث كان الرسم البياني لكل من الأختبارين داخل أطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) على وفق الأطار الزمني لمدة الدراسة وبهذا تثبت أستقرارية المعلمات قصيرة وطويلة الأجل لنموذج (ARDL).

ثانياً: التوصيات

لكي يتمكن العراق من الأستفادة من الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية كقوة دافعة للنمو الأقتصادي لابد من الأهتمام بالجوانب الآتية:

١.توصي الدراسة الى ضرورة النظر الى القطاعات الأخرى ونموها لكي تكون الى جانب الصادرات النفطية وليس من الصح الأعتماد على قطاع منتج واحد وهو القطاع النفطي وذلك لأنه أكثر عرضة للظروف الأقتصادية والسياسية وبالتالي فأن أي ظرف سيطرأ عليه سيؤدي الى ضعف أقتصاد البلد وتراجع نموه الأقتصادي وعليه فيجب تنويع القطاعات الأقتصادية.

٢.بالرغم من ضخامة الأيرادات التي توفرها الصادرات النفطية والتي تسهم وبشكل كبير في عملية النمو الأقتصادي فتوصي الدراسة الى الأهتمام ببقية القطاعات الأخرى الى جانب القطاع النفطي لأن القطاع النفطي قد يكون معرض للخطر بسبب التقلب في أسعار النفط فضلا عن الخوف من نضوب هذا المورد وعليه فلابد من وجود قطاعات مرافقة له لأعطاء الأقتصاد قوة دافعة مضاعفة تسهم في رفع معدلات النمو الأقتصادي.

٣.أن زيادة الصادرات غير النفطية هي شرط لابد من توفره لرفع مستوى النمو الأقتصادي في العراق، وعلى هذا الأساس فمن ضمن المهام الرئيسية للسياسات الأقتصادية أن تقوم بتهيئة الظروف الملائمة لزيادة هذه الصادرات وذلك عن طريق تشجيع الأنتاج الوطني وهذا يتم أما عن طريق أستغلال الطاقات الأنتاجية المتعطلة أو تحسين جودة الأنتاج من خلال أدخال رأس مال أضافي أو تكنولوجيا حديثة تحسن من جودة الأنتاج، أضافة الى ذلك فيمكن فرض الضرائب والتعريفة الكمركية على الأستيرادات لتشجيع الصناعة الوطنية.

٤.تطوير العلاقات التجارية عن طريق عقد الأتفاقيات الثنائية أوالمتعددة الأطراف حيث من الممكن أن تكون لها آثار أيجابية في تشجيع وتنشيط الصادرات ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق المصدرة لها والعمل على تطوير السياسات التجارية المتبعة.

٥.كما توصي الدراسة الى التنسيق والتخطيط بين القطاعات الأقتصادية في تكوين الناتج المحلي الأجمالي فقطاع النفط كان له الجزء الأكبر في تكوين الناتج المحلي الأجمالي.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١.حسوني، رحيم، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الأقتصادية في العراق للمدة (1951-2008) أطروحة دكتوراه جامعة بغداد، كلية الأدارة والأقتصاد، 2010.

٢.الصوص ، سمير زهير ، مصطلحات الاقتصاد والمال والاعمال ، قلقيلية ، فلسطين ، 2008 .www.myqalqillia.com.

ثانياً: البحوث والتقارير

١.احصائيات الامم المتحدة الحسابات القومية ، http:\\www.unstas.un.org.

٢.النشر الاحصائية السنوية لاوبك للسنوات 2013,2009,2006 http://www.opec.org

٣.جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

ثالثاً:المصادر الأجنبية

Articles & Reports

1-Jarita Duasa,"Determinants of Malaysion Trade Blance; An ARDL Bound Testing Approach.2007.

2-Nikolaos Dritsakis,"Demand for Money in Hungarua; An ARDL Approach".

3-Ebaidalla, Ebaidalla Mahjoub and Edriess, Abdalla Ali, Flow of Migrants' Remittances into Sudan: The Role of Macroeconomic Environment, Economic Research Forum, WorkingPaperSeries,No.741,2012. http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/741.pdf

4-Pesaran , M, Hashem, yongcheol Shin, and Richard J.Smith Bound Test Approches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, 2001.

The relationship between Iraq's foreign trade and economic growth analysis For the period (2013-1980)

Abstract

This study highlights the importance of Iraq in the analysis of foreign trade and economic growth for the period (1980 - 2013) is an attempt to determine the equilibrium relationship long term and short term between these two variables were used ARDL model to explain the economic relationship between the two variables.

To achieve the objectives of the research has been the standard model estimate after testing the stability of exports X data series, and imports M, and GDP current prices, and exchange rate EXR, and verify the existence of a joint integration relationship between these variables.

In order to achieve the objectives of the research it has included Find two chapters: the first chapter included theoretical framework of foreign trade and economic growth in Iraq, while the second quarter included the theoretical framework of the standard model, analyze and measure the relationship between economic variables used.

The results showed the existence of a long-run equilibrium relationship between short-term and all of the foreign trade balance of trade represented by X / M dividing exports to imports and exchange rate EXR and gross domestic product (GDP) This is consistent with economic theory is consistent with the objectives of the research.

Key Words / Foreign trade -Economic Growth - Export - Import - GDP current prices - Exchange Rate.